النهار
الصحفية الورقية

المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة: معدّل تهريب المنتجات التبغية وصل إلى 30,1% في 2017

إفتتاح المؤتمر "الريجي" امس. (حسن عسل)

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"، أن "الواقع المالي المأزوم يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية. واعتبر أن إقرار موازنة 2018 سيعيد الانتظام للمالية ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي. وإذ وصفها بأنها موازنة متوازنة، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها ضروريّة ولكنّها غير كافية.

شارك في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

بدوره لاحظ رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً. وشدّد على أن جهد أي جهة يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته. وأفاد بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان إزداد من 6,1% الى 30,1% عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار بين 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً. وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة.

ولفت إلى أنّ "ما يخسرة الاقتصاد الوطني سنوياً بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على كل القطاعات، والخسائر إلى تزايد، بالإضافة الى أن التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب".

المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة:معدّل تهريب المنتجات التبغية وصل إلى 30.1% في 2017

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"، أن "الواقع المالي المأزوم يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية. واعتبر أن إقرار موازنة 2018 سيعيد الانتظام للمالية ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي. وإذ وصفها بأنها موازنة متوازنة، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها ضروريّة ولكنّها غير كافية.

شارك في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص. بدوره لاحظ رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً. وشدّدَ على أن جهد أي جهة يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته.
وأفاد بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1% الى 30.1% عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار بين 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً. وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة.

ولفت إلى أنّ "ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنوياً بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على كل القطاعات، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب".
https://newspaper.annahar.com/article/783614-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%BA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89

النهار
الموقع الإلكتروني

خليل:عدم مواكبة "سيدر" بالإصلاحات سيزيدنا أعباءً وديوناً

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه صباح اليوم الأربعاء المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "ألواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد

"الانتظام للمالية العامة" و"يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذا وصفها بأنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سيدر" في باريس محطة للإنتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

ووصف خليل موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

مواضيع ذات صلة

هل تبقى مشكلة اعتكاف القضاة قائمة عشية مؤتمر "سيدر"؟

55 مادة في مشروع الموازنة، أحداث الأربعاء... أردوغان لن يتخذ إجراءات بحق روسيا

موازنة متسرعة ومجلس وزراء خاطف!

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها".

وأضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".

وأضاف: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأضاف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".

وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي

وأعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود

المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: "اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017",

وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

https://www.annahar.com/article/783424-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7

المستقبل
AL-MUSTAQBAL

١٠ المستقل الإقتصادي
March 2018

افتتح المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة

خليل: موازنة ٢٠١٨ متوازنة وإجراءاتها الإصلاحيّة ضروريّة لكنّها غير كافية

افتتح المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة

خليل: موازنة 2018 متوازنة وإجراءاتها الإصلاحيّة ضروريّة لكنّها غير كافية

تمنى وزير المالية علي حسن خليل أن يكون مؤتمر «سيدر» في باريس محطة للإنتقال «نحو واقع أفضل»، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة «الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة». وأوضح أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد «الانتظام للمالية العامة» و«يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي». وإذ وصفها بأنها «موازنة متوازنة»، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها «ضروريّة ولكنّها غير كافية».

كلام خليل جاء خلال افتتاحه المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع «سيسايد فرونت»- بيروت، تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي» والذي جمع نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

خليل

ووصف خليل في كلمته موضوع التجارة غير المشروعة بأنه «فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة»، مشدداً على الحاجة إلى «تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا». ولفت إلى أن التجارة غير المشروعة «ألحقت خسائر كبيرة باقتصادات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة». وأشار إلى أن «التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة». ورأى أن «خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر».

وقال إن التجارة غير المشروعة «تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج».

ولاحظ أنّ «التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع». وشدّدَ على أن «الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي».

وأبرز أهمية «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها».

ورأى أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي».

وقال: «نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها».

وأضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات».

وأضاف: «ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة». وتابع: «هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».

سقلاوي

وأعتبر رئيس «الريجي» مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن «الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد»، ملاحظاً أنّ «التهريب يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي»، واصفاً إياه بأنه «مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية». ولاحظَ أن «آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه». وشدّدَ على أن جهد أي جهة «يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة».

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن «معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً».

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي «نتيجة التهريب في الفترة الخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت «من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017». وإذ ذكّر بأنّ «الريجي خامس مصدر

لدعم الخزينة اللبنانية»، حذّر من أن «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أنّ «ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنوياً بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة إلى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك أن أية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب».

وأبرَزَ أن «الريجي استطاعت في العام 2016، وبمساندة وزير المالية علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة». كذلك أشار إلى «ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة»، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج «بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات».

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة»، مقترحاً زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة، والتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب، والسعي مع الدول المجاورة إلى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني أسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».
http://almustaqbal.com/article/2031783/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B2%D9%86%D8%B3/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-2018-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

الأنوار
يومية - سياسية - عربية

افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة

خليل: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديوناً

أكد وزير المالية علي حسن خليل مواكبة مؤتمر «سيدر» لدعم الاستثمارات في لبنان بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة نغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة.

واعتبر خليل افتتح قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيساید فرونت» بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية، اعتبر أن «هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال

مقدمة الحضور الحاشد في مؤتمر «إقتصادك إنت بتحمي» (تصوير: محمود يوسف)

افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة

خليل:عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديوناً

أكد وزير المالية علي حسن خليل مواكبة مؤتمر «سيدر» لدعم الاستثمارات في لبنان بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة.

واعتبر خليل افتتح قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيساید فرونت»- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية، اعتبر أن «هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال

هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».
ولفت الى أن «ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازنا بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح».
وأشار إلى أن «التجارة غير المشروعة «تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجراميا ويورط معه كل شركائه في الإنتاج»، مشددا على أن «التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا على مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاسا للطمع».
وشدد على أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي».
وإذ لفت إلى اننا « في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة، دعا إلى «إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».
من جهته، رأى رئيس «الريجي» مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أن «اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يظهر بأن الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد». وقال: «ان التهريب يشكل اليوم تهديدا حقيقيا لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيما في واقعنا الجغرافي.
وعرض بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات «الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة، كاشفا في هذا الإطار أن «قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017». وأمل أن يكون المؤتمر «حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، وأن تكون توصياته خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كل من موقعه»، داعيا إلى «اعتبار يوم 28 آذار من كل سنة يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة».

http://aliwaa.com.lb/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D/8%A9

الصحيفة الورقية

خليل :عدم الإصلاحات في مواكبة «سيدر» يزيد الأعباء والديون

حذّر وزير المال علي حسن خليل من أن عدم مواكبة «سيدر» بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة «الأعباء والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة».

عقد أمس المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، بمشاركة خبراء دوليين ووفود عربية، وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية.

اعتبر خليل ان التجارة غير المشروعة تشكّل نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها».

وشدّد على ضرورة «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج. ورأى أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة».

ثم انتقل للحديث عن المالية العامة، فقال:»نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها».

أَضاف: «نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة».

أضاف: «ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة». تابع: «هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة».

واعتبر ان ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة، بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح».

وختم مؤكداً «الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة».

سقلاوي

من جهته، اعتبر المدير العام لـ «الريجي» ناصيف سقلاوي أنّ «التهريب «يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة». وشدّدَ على أن جهد أي جهة «يبقى منقوصاً ما لم يصبّ ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام».

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن «معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً».

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات «الريجي» في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت «من مليار دولار إلى 564 مليون دولار عام 2017».
وإذ ذكّر بأنّ «الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية»، حذّر من أن «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أنّ « ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ

راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد «.
وإذ استغرب «العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة»، شدّد على أنّ «شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف».
وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة»، من أبرزها «مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية»، «تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة»، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة».
معدّل تهريب المنتجات التبغية ارتفع 30.1 في المئة عام 2017
http://www.aljoumhouria.com/#/3600/10/276952

الجمهورية
الموقع الإلكتروني

حسن خليل: نحن في واقع مالي مأزوم

إفتتح وزير المال علي حسن خليل قبل ظهر اليوم، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت.

وشدد خليل على اننا "في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

ولفت الى اننا اليوم "نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج".
http://www.aljoumhouria.com/news/index/409105

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

إفتتح «المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة»

حسن خليل : هذه التجارة تشكل نشاطاً تخريبياً لماليّة الدولة وتزيد منسوب البطالة

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر امس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصاد إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيمبوزيوم فيرونت» ببيروت، في حضور وزير الإعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومديرين عامين وشخصيات نيابية وقضائية وامنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المالية: «لقد الحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا اجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تصيب مع الوقت قطاعات لم تكن تصيبها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة الشجار على ولوج السوق غير المشروعة». وتابع: «ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يستهدف التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معا». قبالي أين سنصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟».

وأردف: «هذه الفئوات التجارية غير المشروعة أصبحت نشاطا مطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الإنسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات».

وأكد أن «التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يستهدف مئات الملايين من البشر اليوم. وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظرا إلى أنه يستهدف الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية». لافتا الى أن «خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر».

وأشار إلى أن «التجارة غير المشروعة تؤثر كذلك في فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون الحقوق بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورط معه كل شركائه في الإنتاج»، مشددا على أن «التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا في مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انحكاسا للضوء». وأوضح أن «الإقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل اطراف العملية الإقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي».

وأبرز أهمية «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات». وقال: «نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الأليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل اوجهه وعلى كل مستوياته التي يستفيد وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».

أضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الإنتظام لتماليتنا العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام ٢٠١٨ والتي نشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة».

وتابع: «ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي تواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة نغيب عن مواكبتها الإصلاحات فنزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا بغرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع مالية العامة».

وأردف: «ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الإنتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية».

من جهته، عرض رئيس «الريجي» مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات «الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الأخيرة.

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية».

حسن خليل متحدثاً في المؤتمر

إفتتح «المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة»
حسن خليل : هذه التجارة تشكل نشاطاً تخريبياً لماليّة الدولة وتزيد منسوب البطالة

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر امس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيسايد فرونت»- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومديرين عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المالية: «لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا اجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تصيب مع الوقت قطاعات لم تكن تصيبها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة». وتابع: «ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يستهدف التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معا، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟».

وأردف: «هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت نشاطا مطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات».

وأكد أن «التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يستهدف مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظرا إلى أنه يستهدف الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية»، لافتا الى أن «خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر».

وأشار إلى أن «التجارة غير المشروعة «تؤثر كذلك في فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجراميا ويورط معه كل شركائه في الإنتاج»، مشددا على أن «التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا في مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاسا للطمع». وأوضح أن «الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي».

وأبرز أهمية «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات». وقال: «نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير

المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».
أضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة».
وتابع: «ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».
وأردف: «ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية».
من جهته، عرض رئيس «الريجي» مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات «الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة.
وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية».
http://www.addiyar.com/article/1512174-%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84--%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84

الأنوار
Al Anwar

افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة في لبنان

وزير المال: التهريب والفساد من أبرز التحديات

ضاهر والقواء عثمان والقاضي ابراهيم

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيسايد فرونت» - بيروت، في حضور مدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المالية عن التجارة غير المشروعة: «إنه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا».

وشدد على أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل اشكال التهريب والتهرب الضريبي».

وقال: «نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه».

اصحاب المصانع المحترقة تفقدوا الاضرار في الزوق

افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة في لبنان

وزير المال: التهريب والفساد من أبرز التحديات

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان إقتصادك إنت بتحمي، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية الريجي في مجمع سيسايد فرونت- بيروت، في حضور مدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المالية عن التجارة غير المشروعة: إنه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا.
وشدد على أن تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي.

وقال: نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها.

وتحدث الخبير من جهاز الشرطة الأوربي EUROPOL هوارد باغ عن أفضل الممارسات في مكافحة التهريب المعتمدة في الاتحاد الاوروبي، فقال إن عائدات التجارة غير المشروعة للمنتجات التبغية والتي تقدرّ بملايين الدولارات، تصل إلى أيدي تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومنظّمات إرهابيّة أخرى وإلى عصابات الجريمة المنظّمة.

ووصف تهريب التبغ بأنه محرّك لجرائم أخرى وممولّ للتهديدات، تظراً إلى أن الأرباح غير المشروعة منه تستخدم في تمويل الجريمة المنظّمة. وقال: إنّ تهريب التبغ يطالنا جميعاً، والعائدات المسلوبة من الدولة كان يمكن أن يتم إنفاقها على مرافق عامة حيويّة كالمدارس والمستشفيات والبنى التحتيّة.

اللواء عثمان

وشدّد اللواء عثمان على أن الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمت حمايته من مختلف الجوانب، ولا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالاستثمار في الأمن. وقال: ثمة منتجاتٌ فكريةٌ ومعنويةٌ، وأخرى تجاريةٌ وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الاتّجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة.

وأشار إلى أن قوى الأمن الداخلي أنشأت مراكز تعنى بهذا الشأن، وهي تجتمع تحت رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصّة من مكاتب تعنى بمكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكيّة الفكريّة ومكافحة الجرائم المالية، وجرائم تبييض الأموال.

القاضي ابراهيم

أما القاضي ابراهيم، فشرح اختصاصات النيابة العامة المالية، ووصف التهريب بأنه وجه من أوجه الفساد وهو يحرم الخزينة العامة من الأموال التي تذهب إلى جيوب المهرّبين والمنتفعين. وقال: نحن ندّعي يومياً ونحيل على المراجع القضائيّة المختصّة كقاضي التحقيق ملفات، وفي هذا الموضوع يتم التنسيق مع الأجهزة الأمنية الموجودة على الأرض سواء مع الجمارك أو الشرطة القضائية أو المخافر أو الأمن العام وجهاز مكافحة التهريب في الريجي. قد تكون الأحكام لا تصل إلى السجن ولكن يجب أن نحترم كل حكم يصدر عن السلطة القضائيّة إذ لكل ملف خصوصيّته.

ضاهر

ولاحظ المدير العام للجمارك بدري ضاهر أن تجارة التبغ غير المشروعة تهدّد الصحّة العامة للمواطنين وتؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة.

وعدّد ضاهر أبرز أسباب التجارة غير المشروعة، ومنها طول الإجراءات الجمركية وتعقيدها من جهة، وارتفاع معدلات الرسوم والضرائب من جهة ثانية، والفساد والرشوة من جهة ثالثة.

ولفت إلى أنّ هذه المظاهر تواجه الاقتصاديين الراغبين في القيام بعمليات الاستيراد أو التصدير عبر القنوات النظامية وتمثل بالنسبة اليهم مصاريف إضافية، تؤدي إلى توقف البعض عن العمل بالتجارة المشروعة وتحوّل بعضهم الآخر إلى التلاعب والغش من طريق تقديم تصريحات خاطئة في الكمية أو البند التعريفي أو القيمة أو المنشأ أو التوجّه نهائياً إلى التهريب.

http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=4&articleID=361120

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٥٢
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

الصفحة الأولى

السعودية تطلق أكبر مشروع للطاقة الشمسية ص 14

وزير الداخلية يكرم موظفي الخفر الأولى المبارزة

المشنوق: كلامي ليس مذهبيا بل ذهبي

ص 15

بقلم عماد الدين أديب

الغامدي: العباءة ليست من صميم تعاليم الإسلام

ص 15

تجاوزها.
ولا يكاد يمر يوم إلاّ وهناك تصريحات عديدة عن الأوضاع المالية. صحيح أنّ الاقتصاد اللبناني في

التتمة على الصفحة 2

عوني الكعكي

aounikaaki@elsharq.com

خسائر تهريب الدخان 300 مليار ليرة ص 18

علي حسن خليل

ناصيف سقلاوي

الصفحة الاقتصادية

خليل وسقلاوي في افتتاح مؤتمر «الريجي» لمكافحة التجارة غير المشروعة: التهريب يكبد خسائر بـ 300 مليار ليرة سنويا والمطلوب ضبط حقيقي

وزير العمل متحدثا

وسقلاوي

أكد وزير العمل علي حسن خليل خلال افتتاحه أمس المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة التي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيسايد فرونت» في بيروت، أن «الواقع المالي مأزوم» بفرض «ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة». واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد «الانتظام للمالية العامة» و«يشكل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي». وإذ وصفها بأنها «موازنة متوازنة»، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحية التي تتضمنها «ضرورية ولكنها غير كافية».

وجمع المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يعقد تحت عنوان «اقتصاد إنت بتحمي»، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنية لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيات وشركات القطاع الخاص.

ورأى الوزير خليل في كلمته أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي».

وقال «نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».

وأضاف «في هذا السياق نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أن نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط الهدر من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات».

وأكد «الالتزام كوزارة وكحكومة بجعل توصيات «سيدر 1» ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة». وحذر من أن عدم موائمة المؤتمر بالإصلاحات سيزيد الأعباء والديون.

من جهته أشار رئيس «الريجي» مديرها العام ناصيف سقلاوي الى أن تقارير إحصائية أظهرت أن «معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 8,1 في المئة الى 30,1 في المئة عام 2017. وأن العالم العربي يتربع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة. إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنويا».

وإذ ذكر بأن «الريجي خاض معركة لدعم الخزينة اللبنانية»، حذّر من أن «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أن «ما يخسره الاقتصاد الوطني سنويا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ زهاء 300 مليار ليرة».

وشدّد على أن «شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف»، داعيا إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج «بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كل القطاعات».

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة»، من أبرزها «مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية» التي ستنتج عن المؤتمر، و«تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة»، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية.

خسائر تهريب الدخان 300 مليار ليرة

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه امس المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع «سيسايد فرونت»في بيروت، أن «ألواقع المالي المأزوم» يفرض «ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة»، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد «الانتظام للمالية العامة» و»يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي». وإذ وصفها بأنها «موازنة متوازنة»، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها «ضروريّة ولكنّها غير كافية».

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان «إقتصادك إنت بتحمي»، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

ورأى الوزير خليل في كلمته أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي».

وقال: «نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها».

وأَضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات».

وأكد «الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصيات «سيدر 1» ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة» وحذر من أن عدم مواكبة المؤتمر بالإصلاحات سيزيد الأعباء والديون.

من جهته أشار رئيس «الريجي» مديرها العام ناصيف سقلاوي الى أنّ تقارير إحصائية أظهرت أن «معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً».

وإذ ذكّر بأنّ «الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية»، حذّر من أن «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أنّ « ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة».

وشدّد على أنّ «شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف»، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج «بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات».

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة»، من أبرزها «مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية» التي ستنتج عن المؤتمر، و»تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة»، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة.

http://www.elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=115001

البلد

خليل: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديونا

التهريب في لبنان: التبغ يتربع على العرش

لم ينقطع طريق التهريب في لبنان منذ ما قبل تشكيله ككيان جغرافي وسياسي مستقل. فهذه الظاهرة مرافقة للنشاط الاقتصادي الذي تسوده رغبة التجّار بزيادة أرباحهم. وهذه الزيادة تأتي من خلال القاعدة التي تقول إن التاجر الجيّد هو الذي يشتري بسعر جيد، وليس من يبيع بسعر جيد. والسعر الجيد هو السعر المنخفض. وليس هناك ما يؤمّن السعر المنخفض أكثر من التهريب.

وليس لبنان وحده من يشهد ظاهرة التهريب، بل كل دول العالم، بما فيها العالم العربي "الذي يتربع على رأس ضحايا التجارة غير المشروعة وإنعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته بين عامي 2003 و2012، نحو 739 مليار دولار، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً"، وفق ما قاله المدير العام لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، ناصيف سقلاوي، خلال المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، يوم الأربعاء 28 آذار.

التهريب أو التجارة غير المشروعة تشمل كثيراً من المجالات، ولا تقف عند حد الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية، والأسلحة والحيوانات، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة.. وغيرها. ويشكّل التبغ أحد أبرز السلع التي يتم تهريبها. وأظهرت الإحصائيات أن "معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1% الى 30.1% في العام 2017".

ونتيجة تهريب التبغ، تراجعت مبيعات "الريجي" من "مليار دولار في العام 2012، إلى 564 مليون دولار عام 2017"، وفق سقلاوي، الذي أشار إلى أن الريجي "وضعت في العام 2016 خطة للتنمية المستدامة. وإقترح سقلاوي توصيات اعتبرها "بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، تقوم على "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة

مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية إلى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائية".

في السياق عينه، واستكمالاً لتوصيات سقلاوي، رأى وزير المال علي حسن خليل، أن على الدولة "إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة، والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته، لكي يستقيم وضع إقتصادنا وماليتنا، ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها". وأشار إلى أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي". وذكّر خليل بأن وزارة المال تولي أهمية لعملية "اعتماد الداتا الإلكترونية وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية، لضبط عملية التهريب"، بالإضافة إلى "اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً، وتعزيز التعاون الجمركي والأمني".

خليل راهن أيضاً على "مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود، من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة، بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها". لكن، كيف سيرفض المواطنون بضائع تُقدّم إليهم بأسعار مخفّضة، في ظل دولة لا تضبط أسواقها وأسعار السلع فيها، ولا تقدّم لمواطنيها أبسط حقوقهم، ولا تكافح كبار المهرّبين في أكثر من قطاع، وخصوصاً قطاع الأدوية؟.

http://www.almodon.com/economy/2018/3/29/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%BA-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%B4

وزير المال اللبناني: الإصلاحات في الموازنة ضروريّة لكنها غير كافية

أكد وزير المال اللبناني علي حسن خليل، أن «الواقع المالي المأزوم» في البلاد حاليا يفرض «ضبط التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي، لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة» في لبنان.

واعتبر خليل خلال افتتاحه المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة أمس، أن إقرار الموازنة العامة للسنة الحالية «سيعيد الانتظام إلى المالية العامة ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي».

وإذ وصفها بأنها «موازنة متوازنة»، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها «ضروريّة ولكنّها غير كافية»، آملاً في أن «تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات».

وتمنى خليل أن يكون مؤتمر «سيدر» في باريس محطة للانتقال «نحو واقع أفضل»، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة «الأعباء والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة».

وقال خليل إن التجارة غير المشروعة «ألحقت خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً اجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة».

ورأى أن «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي».

وأكد خليل: «إننا ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة». وتابع: «هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».

على صعيد موازٍ، قال وزير الطاقة والمياه اللبناني سيزار أبي خليل، إن الدولة تعول على قطاع البترول ليصبح «قاطرة للاقتصاد اللبناني من خلال تأمين مصدر طاقة محلي أقل تكلفة وأقل تلويثا»، مؤكدا وجود «التصميم على حماية القطاع من الفساد والمفسدين ومنتحلي صفة محاربة الفساد».

وخلال افتتاحه «ملتقى النفط والغاز في شرق المتوسط OGE» أمس في بيروت ممثلا رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، لفت أبي خليل إلى أن «الدولة اللبنانية هي الوحيدة التي أجرت الدراسات البيئية والمسوحات الجيوفيزيائية وقامت بتحليل نحو 80 في المائة منها، إضافة إلى قيامها بنمذجة لحوض الشرق المتوسط مكونة من خلالها فكرة واضحة عن مكونات قعر مياهنا البحرية».

وأشار إلى أنه «تخلى عن صلاحياته لمصلحة مجلس الوزراء بحيث اخترنا الشفافية في هيكلية منظومة الحوكمة اللبنانية في قطاع البترول»، موضحا أن «هذا الأمر تطور من خلال نشر نموذج عقد الاستكشاف والإنتاج في الجريدة الرسمية رقم 4 من العام 2017 موقع ومختوم من الشركات». وأضاف: «لبنان كان أول دولة أعلنت عن نيتها الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI) حتى قبل نضوج قطاع البترول فيه، وهذه المبادرة توجد شراكة بين ثلاثة أطراف هي: هيئة إدارة قطاع البترول، الشركات الحاصلة على تراخيص الاستكشاف والإنتاج، والمجتمع المدني».

وأكد أبي خليل أنّه «في العام 2019، سيتم حفر أول آبار ويكون لدينا أول اكتشاف تجاري ونذهب لتطوير الحقول وإنتاج النفط». وقال: «نحن مصممون على تعظيم المكون المحلي من خلال إدارة رشيدة وتوفير قيمة للأجيال الحالية والمقبلة وتأمين عناصر جذب الاستثمار، وهذا القطاع يجب أن يكون نموذجا يحتذى للقطاعات الأخرى».

وختم: «المشوار البترولي انطلق ولبنان دخل رسميا في نادي الدول النفطية، وكلنا ثقة بأن التعاون بين الحكومة والخبراء والمجتمع المدني سيحمي القطاع التي نتمنى له كل النجاح والازدهار».

https://aawsat.com/home/article/1220196/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

خليل: خطرها على المجتمع والاقتصاد يفوق خطر الحروب

سقلاوي: تهريب المنتجات التبغية ازداد إلى 30.1 في المئة

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «اقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية الريجي في مجمع «سيسايد فرونت» ـ بيروت، بحضور وزير الإعلام ملحم الرياشي ممثلاً بمستشاره أندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وزير المال

بداية، تحدث خليل لافتاً إلى أنّ التجارة غير المشروعة «موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا».

أضاف: «لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً اجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة».

وتابع: «ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلاً للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟».

وأشار إلى «أنّ هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالاً لنشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الإنسانية من العلوم وأساليب العيش ومحدّدات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحدّ، فقد طال أيضاً الأسلحة والذخائر وسيكون كارثياً في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالانقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية

حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار».

وأكد أنّ «التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية»، لافتاً إلى أنّ «خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر».

وأشار إلى أنّ «التجارة غير المشروعة «تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورط معه كلّ شركائه في الإنتاج»، مشدداً على أنّ «التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطاً تخريبياً وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا على مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع».

وأوضح أنّ «الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كلّ أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي».

وأبرز أهمية «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها».

وشدّد على أنّ «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكلّ أشكال التهريب والتهرب الضريبي».

ولفت إلى أننا «في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كلّ مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».

إقرار الموازنة رسالة إيجابية

أضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير

كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كلّ المستويات».

وتابع: «ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».

«سيدر» أساسي في مسار إعادة الانتظام

واعتبر أنّ المؤتمر «هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح».

وختم مؤكداً «الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة».

سقلاوي

من جهته، رأى مدير عام «الريجي» ناصيف سقلاوي أنّ «اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يظهر أنّ الوطن بكلّ كياناته الاقتصادية مهدّد».

ولفت إلى «أنّ التهريب يشكل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيما في واقعنا الجغرافي»، معتبراً أنه «مسألة تهدد الاقتصاد اللبناني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية». وقال: «اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كلّ التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحقّ بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون».

أضاف: «آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً. إن جهد أي جهة يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة، لا سيما أنّ مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإنّ الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته».

وأشار إلى أنّ «تهريب المنتجات التبغية عالي الربحية وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكل أي رادع فعلي أو جدي»، لافتاً إلى أنّ «الدراسات بينت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهربي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغشّ في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر، وأظهرت

أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة».

وأوضح أنّ «تقارير إحصائية أظهرت أن معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة إلى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً».

تراجع مبيعات «الريجي»

وعرض بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات «الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الأخيرة، كاشفاً في هذا الإطار أنّ «قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017».

وإذ ذكر بأنّ «الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية»، حذر من أنّ «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أنّ «ما يخسره الاقتصاد الوطني سنويا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافة، والخسائر إلى تزايد، بالإضافة إلى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالمية، ذلك أن أية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب».

وأشار إلى أنّ «الريجي استطاعت في العام 2016، وبمساندة وزير المال ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة»، مثمنا تبني خليل «كل اقتراحات الريجي في هذا الشأن، ومنها القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة، وتعزيز مكانة الصناعة الوطنية من خلال تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة، إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي». ولفت إلى «ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة».

خطة للتنمية المستدامة

وأوضح أنه «استكمالاً لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام 2016 خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلم أولوياتها»، آملا أن يساهم المؤتمر في «الخروج بحلول منطقية وعملية تناسب الجميع».

ولفت إلى أنّ «آفة التهريب خطرة وتعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها». وإذ استغرب «العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة»، شدّد على أنّ «شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف»، داعياً إلى «الإفادة من التجارب الدولية والخروج بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كل القطاعات».

وقال: «اقتصادنا نحن من نحميه، واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عملية تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن».

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية».

كذلك اقترح «زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة، والتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب، والسعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».

وأمل أن يكون المؤتمر «حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، وأن تكون توصياته خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كل من موقعه»، داعيا إلى «اعتبار يوم 28 آذار من كل سنة يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة».
http://www.al-binaa.com/archives/article/186632

افتتاح المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة برعاية الوزير علي حسن خليل وتنظيم الريجي

https://www.nbn.com.lb/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1

حسن خليل افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة: نحن في واقع مالي مأزوم

افتتح وزير المال علي حسن خليل قبل ظهر اليوم، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت.

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon-business/370232/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%86/ar

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

وزير المال: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديوناً

افتتح وزير المال علي حسن خليل قبل، ظهر اليوم الأربعاء، المؤتمر الوطني الأوّل لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلاً بمستشاره أندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المال: "نبتة التبغ لا تتوقف عن التدفق فتعطي ثمّ تزيد ثمّ تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة، ثمّ تعود إلى المواطن مجدّداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلقون بالتبغ".

وأضاف: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

وتابع إنّ "عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة، فهي تصون علاقة المزارعين بدولتهم وتوضب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

وعن التجارة غير المشروعة، قال: "إنّه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

وأضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".

وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلاً للآمال وللناس معا، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط"؟

وأردف: "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالا نشاطا مضطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد، فقد طال أيضاً الأسلحة والذخائر وسيكون كارثياً في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهددا بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأكّد أنّ "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنّه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية"، لافتاً إلى أنّ "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر".

وأشار إلى أنّ "التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورط معه كل شركائه في الإنتاج"، مشددا على أن "التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الإجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلّا انعكاساً للطمع".

وأوضح أنّ "الإقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دوليا وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

وشدّد على أنّ "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة

القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلّا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

وقال: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كلّ المستويات".

وتابع: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأردف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح". وختم مؤكّداً "الإلتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=274169

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

اللواء عثمان: على جهات إنفاذ القانون تبادل المعلومات والخبرات مع القطاع الخاص

أكّد عدد من الخبراء خلال المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، ضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنية وأجهزة إنفاذ القوانين لمكافحة ظاهرة التهريب والتجارة غير المشروعة.

وبعد جلسة الإفتتاح التي تحدث فيها راعي المؤتمر وزير المال علي حسن خليل ورئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي، عقدت جلسة تمهيدية عن الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الدولية لمكافحة التهريب، أدارها الخبير في القوانين الدولية آلان يانوفيتش.

ديفيد إزاديفار

وتناول الخبير من مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتّحدة ديفيد إزاديفار موضوع الاتجار غير المشروع بالسجائر ومنتجات التبغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتاً إلى أنّ هذه المنطقة "واحدة من الأسواق التي تشهد نمواً نادراً في معدلات التهريب، إذ بلغت

الزيادة في هذا المجال 4.5 في المئة عام 2016، وخصوصاً في العراق حيث بلغت الزيادة 41 في المئة في العام ذاته".

وأشار إلى أنّ "التقديرات تفيد بأنّ حجم التهريب يناهز 43 مليار سيجارة في السنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي نحو 10.6 في المئة من السوق الشرعية"، لافتاً إلى أن "المنظّمة العالميّة للجمارك WCO قدّرت الكمية المصادرة عام 2012 بنحو 354 مليون سيجارة".

وتطرّق إزاديفار إلى الخطر الذي تمثّله التجارة غير المشروعة، لافتاً إلى أنّها "توفرفرصاً مؤاتية لتفشّي الفساد، وتؤدي إلى تغييب الرقابة على الصحّة والنظافة والنوعيّة، والقيود على المستهلكين كالقاصرين، فضلاً عن التهرّب الضريبي وتمويل الأنشطة الإجراميّة، ومنها الإرهاب".

هوارد باغ

وتحدث الخبير من جهاز الشرطة الأوربي (EUROPOL) هوارد باغ عن أفضل الممارسات في مكافحة التهريب المعتمدة في الاتحاد الاوروبي، فقال إن "عائدات التجارة غير المشروعة للمنتجات التبغية والتي تقدرّ بملايين الدولارات، تصل إلى أيدي تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومنظّمات إرهابيّة أخرى وإلى عصابات الجريمة المنظّمة".

ووصف تهريب التبغ بأنه "محرّك لجرائم أخرى" و"مموّل للتهديدات"، تظراً إلى أن "الأرباح غير المشروعة منه تستخدم في تمويل الجريمة المنظّمة". وقال: "إنّ تهريب التبغ يطالنا جميعاً، والعائدات المسلوبة من الدولة كان يمكن أن يتم إنفاقها على مرافق عامة حيويّة كالمدارس والمستشفيات والبنى التحتيّة".

وأشار إلى أن خسائر الاتحاد الأوروبي عام 2016 بسبب التبغ المقلّد و المهرّب بلغت 10.2 مليار يورو، فيما بلغ استهلاك المنتجات التبغية غير الشرعية 9 في المئة، أي نحو سيجارة على عشرة. وبلغ حجم سوق التبغ غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي 48.3 مليار سيجارة.

وإذ شرح وظائف "يوروبول" Europol وتحدّث عن تفعيل التعاون الدولي، شدد على أهمية الجانب الإستخباري في مواجهة عصابات الجريمة المنظّمة عبر الإفادة من معلومات مصادر متعددة، منها جهات إنفاذ القانون والمنظّمات الدوليّة والمصادر الاستخبارية المفتوحة والقطاع الخاص (كتجار التبغ). كذلك رأى ضرورة تشكيل وحدات مشتركة أو فرق تدخّل من مختلف أجهزة إنفاذ القانون المختلفة كالشرطة والجمارك والأمن العام وأجهزة الضرائب والقضاء وغيرها. أبرز ضرورة إجراء تحقيقات ماليّة موازية تهدف إلى رصد تدفّقات الأموال الناجمة عن الجرائم والعائدات.

لورانس هاتر

أما الخبير في القوانين الدولية هوتر لورانس فقال إنّ المنتجات التبغيّة هي من بين أكثر المواد التي يتم الاتجار بها بطرق غير مشروعة، وتأتي مباشرة بعد المخدّرات. وأشار إلى أن الخسائر الناجمة عن فقدان عائدات الرسوم بفعل الاتجار غير المشروع تقدّر كل عام بما بين 40 و50 مليار دولار.

ورأى لورانس أنّ أفضل الحلول لمعالجة الاتجار غير المشروع تتمثل في التعاون والتنسيق بين السلطات الرسميّة في مجال السياسات الماليّة والأنظمة وإنفاذ القانون، وبين الجهات الصحّية، من خلال الحملات التثقيفيّة مثلاً، والجهات الصناعية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. وشدّد على أهمية التنسيق والتعاون بين السلطات الحكوميّة وشركات التبغ الشرعية، وإعادة استثمار واحد إلى اثنين في المئة من مداخيل الزيادات الضريبيّة على المنتجات التبغيّة لتعزيز إنفاذ القانون.

ورأى لورانس أنّ "فرض الضرائب بمستويات عالية ومتصاعدة على المنتجات التبغيّة يشكّل المحفّز الرئيسيي لنمو التجارة غير المشروعة، إضافة إلى ضعف إنفاذ القوانين".

إنفاذ القوانين

ثم عقدت حلقة حوار عن تعزيز انفاذ القوانين والملاحقة القضائية وتطوير آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية، أدارها عضو لجنة إدارة "الريجي" المهندس مازن عبود، وشارك فيها النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم ، والمدير العام اقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر، ورئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر.

عثمان

وشدّد اللواء عثمان على أن "الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمت حمايته من مختلف الجوانب، ولا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالاستثمار في الأمن". وقال: "ثمة منتجاتٌ فكريةٌ ومعنويةٌ، وأخرى تجاريةٌ وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الاتّجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة".

وأشار إلى أن قوى الأمن الداخلي "أنشأت مراكز تعنى بهذا الشأن، وهي تجتمع تحت رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصّة من مكاتب تعنى بمكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكيّة الفكريّة ومكافحة الجرائم المالية، وجرائم تبييض الأموال". وأوضح أن "أنّ الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة تستدعي من المستحصلين عليها غسلها وتبييضها في السوق المالية اللبنانية، بحيث يلجأون في غالب الأمر إلى استخدام عصاباتٍ وجهاتٍ خارجةٍ عن القانون للقيام بهذا العمل، وهذا ما يؤدّي حتماً إلى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها وربّما أدّى إلى تمويل الإرهاب".

ولاحظ أنّ "أعمال التهريب والتقليد لا تتوقّف مفاعيلها عند جريمةٍ واحدةٍ، وإنّما تتجاوز إلى جرائم مختلفةٍ، وربّما وقع التقصير في أداء قوى الأمن الداخلي في مكانٍ ما، بالنسبة إلى مسألة مكافحة التهريب عبر المعابر الحدودية؛ لكونها غير موجودة بشكلٍ فاعلٍ على هذه المعابر، إنّما ضمن الخطّة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي التي تلحظ تطوير المؤسّسة، وتفعيل آدائها في كل المجالات، من المؤكّد أنّنا سنولي الأهميّة اللازمة لتفعيل دور قطعات قوى الأمن في ما خصّ هذه الجريمة".

وأكّد أنّ "القطعات المختصّة في قوى الأمن الداخلي، تقوم بعملها من جهة مكافحة أعمال التهريب التي تتحقّق منها في الداخل، ومكافحة التقليد وغير ذلك من تعدّياتٍ على الأمن الاقتصاديّ وعلى ماليّة الدولة وخزينتها.

وقد تمّ ضبط موادّ وأدويةٍ وسلعٍ وسياراتٍ وتبغٍ وتنباكٍ ومنتجاتٍ تجاريّةٍ متنوّعةٍ، ومنها ما اضطرّ القطعات المعنية لإجراء مداهماتٍ على مخازن وأماكن خطرةٍ، وتوقيف متورّطين".

وأشار إلى أنّ "المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تقوم باستمرارٍ بإجراء التدريبات التخصّصية اللازمة للضبّاط والعناصر المعنيّين من خلال برامج تدريبيةٍ مدروسةٍ بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنيّة لديهم وتفعيلها في العمل". وأضاف: "هذا من ناحية المكافحة، أمّا من ناحية الوقاية؛ فذلك يتطلّب من مختلف أجهزة الوزارات اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حصول تعدّياتٍ على الأمن الاقتصادي.وفي هذا السياق، قامت قوى الأمن الداخلي بتوقيع عدّة مذكّرات تفاهمٍ مع القطاع الخاصّ للتعاون والتدريب، آخرها كان مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية في لبنان (BPG)". وأوضح أنّ "جزءًا كبيرًا من عمل مكتب مكافحة الجرائم المالية وخصوصاً في مجال تهريب البضائع التي يوجد لها وكيلٌ حصريٌّ في لبنان، والبضائع المقلّدة، يتم بالتنسيق بين المكتب المذكور والجمارك، ولا سيّما في ظلّ وجود تعميمٍ من النيابة العامّة التمييزية بوجوب التعاون بين الجمارك وقوى الأمن الداخلي، من خلال مكتب مكافحة الجرائم المالية، وإحالة ملفّات ضبط الموادّ المقلّدة والمهرّبة على هذا المكتب المختصّ لاستكمال التحقيق بإشراف النيابة العامّة المالية".

وتابع: "لا بدّ لنا جميعًا، من بذل الجهود السريعة، والتنسيق بين القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل حماية التجّار القانونيّين، وحماية عائدات خزينة الدولة، إضافةً إلى تبادل المعلومات بين العاملين في القطاع التجاريّ والاقتصاديّ، وجهات إنفاذ القانون، وتقديم الدعم لهم وتبادل الخبرات للتصدّي للتحدّيات التي تواجه المؤسّسات الأمنية، والقطاعين الماليّ والتجاريّ".

ابراهيم

أما القاضي ابراهيم، فشرح اختصاصات النيابة العامة المالية، ووصف التهريب بأنه "وجه من أوجه الفساد وهو يحرم الخزينة العامة من الأموال التي تذهب إلى جيوب المهرّبين والمنتفعين". وقال: "نحن ندّعي يومياً ونحيل على المراجع القضائيّة المختصّة (كقاضي التحقيق) ملفات، وفي هذا الموضوع يتم التنسيق مع الأجهزة الأمنية الموجودة على الأرض سواء مع الجمارك أو الشرطة القضائية أو المخافر أو الأمن العام وجهاز مكافحة التهريب في الريجي. قد تكون الأحكام لا تصل إلى السجن ولكن يجب أن نحترم كل حكم يصدر عن السلطة القضائيّة إذ لكل ملف خصوصيّته".

ولاحظ أن "صوت الطائفة والمذهب يعلو على صوت الدولة والوطن في كثير من الحالات، وأي مهرّب يختبئ ويتلطّى خلف طائفته أو مذهبه فيجتمع المذهب أو الطائفة حول هذا المهرّب أو الفاسد تحت مقولة لماذا نحن وليس غيرنا، وكل فاسد محمي من طائفته أو مذهبه".

ورأى أنّ "المسألة متعلقة بالتربية، فالبيت هو الخطوة الأولى للتربية وما نعلّمه لأطفالنا سيسيرون عليه، وللأم والمدرسة والجامعة والمجتمع الدور الأساسي في تكوين البيئة الحاضنة لمكافحة الفساد".

وشدد على ضرورة "التعاضد والتكاتف من أجل حماية هذا الوطن. فإذا عمل القضاء بمفرده وقوى الأمن الداخلي وحدها والأمن العام والجمارك والريجي كلّ وحده، فلن نصل إلى نتيجة، فإما أن نعمل بيد واحدة وروح واحدة وكشخص واحد أو لا يفكرنّ أحد بتحقيق نتيجة". واعتبر أن "دور المجتمع المدني أي الجمعيّات ووسائل الإعلام، محوري وأساسي في مكافحة التهريب والفساد"، لكنه شدد على أن "ما يتم وضعه بيد القضاء أو رجال قوى الأمن يجب أن يكون مستنداً إلى أساس ولا يعتمد فقط على القول والكلام لأنّ ذلك يرتد على القضيّة بحدّ ذاتها وعلى المواطن". وأضاف: "إذا عملنا جميعاً بشكل جدّي يمكننا أن نصل. وأدعو وسائل الإعلام إلى أن تقدّم لنا رأس الخيط على الأقل ونحن نقوم بتحقيقاتنا في النيابة ونكمل. وأتمنى على وسائل الإعلام التي تعمل بجديّة ولديها الأهليّة والإمكانيّة وعندها إرادة في الإصلاح وفي مكافحة الفساد والتهريب أن تقدّم لنا الدليل".

وأشار إلى أن "ثمة معوقات تحول دون عمل النيابة العامة مثل الإذن أو الترخيص بملاحقة أيّ موظّف (...) وثمة حصانات كثيرة وأناس محميّون. ونحن أمام تحدٍ كبير فإما أن نكون يداً واحدة في قيام هذا الوطن أو فليعمل كل على ليلاه ولا يحلمن أحد بقيام وطن".

ضاهر

ولاحظ المدير العام للجمارك بدري ضاهر أن "تجارة التبغ غير المشروعة تهدّد الصحّة العامة للمواطنين وتؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة".

وعدّد ضاهر أبرز أسباب التجارة غير المشروعة، ومنها "طول الإجراءات الجمركية وتعقيدها من جهة، وارتفاع معدلات الرسوم والضرائب من جهة ثانية، والفساد والرشوة من جهة ثالثة".

ولفت إلى أنّ "هذه المظاهر تواجه الاقتصاديين الراغبين في القيام بعمليات الاستيراد أو التصدير عبر القنوات النظامية وتمثل بالنسبة اليهم مصاريف إضافية، تؤدي إلى توقف البعض عن العمل بالتجارة المشروعة وتحوّل بعضهم الآخر إلى التلاعب والغش من طريق تقديم تصريحات خاطئة في الكمية أو البند التعريفي أو القيمة أو المنشأ أو التوجّه نهائياً إلى التهريب".

وشدّد على ضرورة "تعديل القوانين الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي و جعلها اكثر صرامة"، و"تفعيل التواصل الالكتروني مع كل الادارات، إذ من الضروري خلق بنك للمعلومات يربط عمليات المكلفين بجميع الادارات والمؤسسات العامة مثل الجمارك والسجل التجاري والشؤون العقارية والبلدية والقطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة والنقابات من اجل تفعيل مكافحة التهرب الضريبي". وأشار إلى أنّ "العمل جار حالياً على تكريس شراكة فعلية مع القطاع الخاص ممثلاً بالهيئات الاقتصادية".

وأعلن أن الجمارك "حققت 10650مخالفة جمركية مختلفة خلال العام المنصرم أدّت إلى تحصيل غرامات جزائيّة بقيمة 13.715.993.000 ل.ل."

ونبّه إلى أن مكافحة التهريب تتطلب "الاهتمام بمطلب تحسين ظروف العمل في القطاع الجمركي، مما يستلزم منح امتيازات للمتعاملين النظاميين مقارنة بأولئك الذين يمتهنون العمل غير المشروع". ودعا إلى "تشجيع النشاط التجاري المشروع عبر تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع والمسافرين وتعزيز النزاهة، وفي الوقت نفسه، مكافحة الاتجار غير المشروع والتصدّي للتهديدات التي تعرّض صحة الناس وسلامتهم وأمنهم للخطر، من أجل خلق بيئة تنافسية عادلة لقطاع الأعمال". وأشار إلى أن الجمارك "سلطت الضوء خلال الأشهر المنصرمة على هذه الأمور، ونجحت إلى حد ما في الوصول إلى الهدف المنشود من ضمن خطة استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد".

وأوضح أن محاور هذه الخطة الاستراتيجية تشمل "تبسيط الاجراءات الجمركية و تقليص زمن الافراج عن البضائع. وفي هذا الإطار، تم اختصار أكثر من 360 مرحلة وأكثر من 57 يوم عمل كما تم إلغاء أكثر من 20 وظيفة وإعادة ترشيد عمل الموظفين وتكليفهم بمهام أخرى، وأهم الخطوات التي ستطلقها الجمارك قريباً،هي التخليص المسبق للبضائع، الذي سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني لجهة تخفيض مهلة التخليص تدريجياً وصولاً إلى الحد الأدنى المطلوب".

وقال إن الخطة تلحظ أيضا "تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص حيث تمّ إنشاء لجان عمل وارساء تعاون مع غرفة الصناعة والتجارة في اطار التنسيق معها للحد من ظاهرة التجارة غير المشروعة وتلقي الشكاوى وتعزيز الشفافية من خلال تطوير الموقع الإلكتروني وإطلاق الخط الساخن 1703 لتلقي الشكاوى والمراجعات والاستفسارات والابلاغ عن عمليات الغش".

وأفاد بأن "مكافحة الفساد هي أيضاً أحد محاور الخطة، حيث يتم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وتصحيح الأجور للموظفين"، وكذلك "تعزيز الامن والسلامة العامة وتزويد المراكز الحدودية بأجهزة السكانر والمختبرات الميدانية، وتعزيز دور التحريات الجمركية"، و"تطوير الموارد البشرية، ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال".

وختم ضاهر مؤكداً أن "الجمارك حققت خطوات عدّة بهدف تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير إجراءات العمل الجمركي وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية وسينعكس إيجابا على زيادتها إضافة إلى التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات وهذه الآليات ستدعم حتماً الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

ظاهر

وقال رئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر إنّ "العوامل التي تساهم في زيادة الاتجار غير المشروع هي السياسة الضريبية غير المتوازنة والعبء المرتفع الناتج عن زيادات ضريبيّة متتالية، والتفاوت في أسعار منتجات التبغ مع الدول المجاورة، وضعف إنفاذ القوانين، وكذلك غياب الرقابة المحكمة في مناطق التجارة الحرة وخصوصاً على سلع الترانزيت، والطلب المتزايد على البضائع غير المشروعة بسبب سعرها المنخفض".

وتناول إنجازات مصلحة المكافحة، وقال إنّ "من المشاكل التي تعيق عمل جهاز المكافحة، الوضع الأمني والسياسي العام، والتأخر في إصدار الأحكام القضائية بحق المخالفين من مهرّبين ومتاجرين بالتهريب، وكذلك غياب النصوص القانونيّة الملزمة للأجهزة الأمنيّة بمؤازرة جهاز المكافحة كلّما اقتضت الضرورة".

واقترح ظاهر بعض الحلول لمكافحة التجارة غير المشروعة، ومنها "سرعة إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بأعمال التهريب لجعلها رادعة وأكثر صرامة وفاعليّة، وتأليف لجنة لمكافحة التهريب تضم ممثلين عن النيابة العامة والجيش وقوى الأمن الداخلي ووزارة الإقتصاد ومصلحة الجمارك، فضلاً عن جهاز المكافحة في إدارة حصر التبغ والتنباك، للتنسيق في ما بينها".

وأشار أيضاً في إطار الحلول المقترحة إلى "وجوب وضع نصوص ملزمة للقوى الأمنيّة بمؤازرة جهاز مكافحة التهريب كلّما وجد ذلك ضرورياً، والإعلان دورياً في وسائل الإعلام عن الآثار السلبيّة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ، وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيّين لصناعة المنتجات التبغية".

وشدّد على "ضرورة تزويد جهاز مكافحة التهريب عناصر شابة لتفعيل عمله"، مشيراً إلى أن لدى مجلس الوزراء كتاباً موافقاً عليه من قبل مجلس الخدمة المدنيّة لتوظيف عناصر في الجهاز.

وعرض ظاهر لبعض الإحصاءات فذكر أنّ عدد المحاضر التي نظمتها مصلحة المكافحة إرتفع من 82 عام 2010 إلى 490 في العام 2015، لينخفض مجدداً إلى 157 في العام 2017". أما حجم التجارة غير المشروعة فارتفع من 5 في المئة في الفصل الثاني من العام 2010 إلى نحو 30 في المئة في الفصل الثالث من العام 2017.

http://www.alkalimaonline.com/newsdet.aspx?id=274163

وزير المال: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديوناً

افتتح وزير المال علي حسن خليل قبل، ظهر اليوم الأربعاء، المؤتمر الوطني الأوّل لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلاً بمستشاره أندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وقال وزير المال: "نبتة التبغ لا تتوقف عن التدفق فتعطي ثمّ تزيد ثمّ تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة، ثمّ تعود إلى المواطن مجدّداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلقون بالتبغ".

وأضاف: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

وتابع إنّ "عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة، فهي تصون علاقة المزارعين بدولتهم وتوضب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

وعن التجارة غير المشروعة، قال: "إنّه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

وأضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".

وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلاً للآمال وللناس معا، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط"؟

وأردف: "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالا نشاطا مضطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد، فقد طال أيضاً الأسلحة والذخائر وسيكون كارثياً في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهددا بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأكّد أنّ "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنّه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية"، لافتاً إلى أنّ "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر".

وأشار إلى أنّ "التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورط معه كل شركائه في الإنتاج"، مشددا على أن "التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الإجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلّا انعكاساً للطمع".

وأوضح أنّ "الإقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط

المعتمدة دوليا وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

وشدّد على أنّ "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلّا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

وقال: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كلّ المستويات".

وتابع: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأردف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح". وختم مؤكّداً "الإلتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

/http://www.lebanon24.com/articles/1522243986118048500

علي حسن خليل: عدم مواكبة "سيدر" بالإصلاحات سيزيدنا أعباءً وديوناً

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه صباح اليوم الأربعاء المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "ألواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد

"الانتظام للمالية العامة" و"يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذا وصفها بأنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سيدر" في باريس محطة للإنتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ".

وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".
واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".
ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".
وأضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".
وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟".
ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".
وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".
وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".
ولاحظ أنّ "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".
وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".
وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها".
وأضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".
وأضاف: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".
وأضاف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح دينا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".
وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

وأعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: "اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".
ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة.

وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017",

وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وقال: "استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ٢٠١٦ خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع".

وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".

وتابع: "إقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن".

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية

وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".

http://www.lebanonfiles.com/news/1307571

خليل: التجارة غير المشروعة الحقت خسائر كبيرة في اقتصاد العالم

اشار وزير المالية علي حسن خليل في كلمة له خلال المؤتمر الوطني الاول لمكافحة التجارة غير المشروعة إلى ان "إدارة حصر التبغ والتنباك نشهد عطائها ورئيسها والعاملين فيها الذي يواكب عطاء الارض لنقول ان هذه المؤسسة تصون علاقة المزارعين مع دولتهم"، معتبرا ان "المميز اننا نأتي الى رحاب هذه الادارة لنبحث في موضوع بالغ الأهمية وصولا الى التأثير على كل حياة الدولة".

ولفت خليل الى ان "التجارة غير المشروعة الحقت خسائر كبيرة في اقتصاديات العالم وهي تطال قطاعات لم تكن تطالها في السابق وليس من الغريب ولكن من المؤلم ان يطال التزوير قطاع الصحة فأصبح الدواء قاتلا للناس فهل من التسامح مع ذلك والى اين ستصل البشرية لو سادت هذه التجارة وفاقت قدرتنا على الضبط".

https://www.elnashra.com/news/show/1194184/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84:-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%AA-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7

خليل في إفتتاح مؤتمر "مكافحة التجارة غير المشروعة": الواقع المالي المأزوم يفرض ضبط هذه المشكلة

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "الواقع المالي المأزوم يفرض ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد "الانتظام للمالية العامة" و"يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذا وصفها بأنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سيدر" في باريس محطة للإنتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية،

إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ". وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

وأضاف خليل: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة". وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء،

قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟".

ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".

وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".

ولاحظ أنّ "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى خليل أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها".

وأَضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".

وتابع: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأضاف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح دينا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".

وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

بدوره إعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية".
وأضاف: "اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال

غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017",

وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وقال سقلاوي: "استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام 2016 خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع".

وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".

وتابع: "إقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن".

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم

خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".

الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، أكّد عدد من الخبراء على ضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنية وأجهزة إنفاذ القوانين لمكافحة ظاهرة التهريب والتجارة غير المشروعة.

وعقدت جلسة تمهيدية عن الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الدولية لمكافحة التهريب، أدارها الخبير في القوانين الدولية آلان يانوفيتش.

وتناول الخبير من مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتّحدة ديفيد إزاديفار موضوع الاتجار غير المشروع بالسجائر ومنتجات التبغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتاً إلى أنّ هذه المنطقة "واحدة من الأسواق التي تشهد نمواً نادراً في معدلات التهريب، إذ بلغت الزيادة في هذا المجال 4.5 في المئة عام 2016، وخصوصاً في العراق حيث بلغت الزيادة 41 في المئة في العام ذاته".

وأشار إلى أنّ "التقديرات تفيد بأنّ حجم التهريب يناهز 43 مليار سيجارة في السنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي نحو 10.6 في المئة من السوق الشرعية"، لافتاً إلى أن "المنظّمة العالميّة للجمارك WCO قدّرت الكمية المصادرة عام 2012 بنحو 354 مليون سيجارة".

وتطرّق إزاديفار إلى الخطر الذي تمثّله التجارة غير المشروعة، لافتاً إلى أنّها "توفرفرصاً مؤاتية لتفشّي الفساد، وتؤدي إلى تغييب الرقابة على الصحّة والنظافة والنوعيّة، والقيود على المستهلكين كالقاصرين، فضلاً عن التهرّب الضريبي وتمويل الأنشطة الإجراميّة، ومنها الإرهاب".

ثم تحدث الخبير من جهاز الشرطة الأوربي (EUROPOL) هوارد باغ عن أفضل الممارسات في مكافحة التهريب المعتمدة في الاتحاد الاوروبي، فقال إن "عائدات التجارة غير المشروعة للمنتجات التبغية والتي تقدرّ بملايين الدولارات، تصل إلى أيدي تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومنظّمات إرهابيّة أخرى وإلى عصابات الجريمة المنظّمة".

ووصف تهريب التبغ بأنه "محرّك لجرائم أخرى" و"مموّل للتهديدات"، تظراً إلى أن "الأرباح غير المشروعة منه تستخدم في تمويل الجريمة المنظّمة". وقال: "إنّ تهريب التبغ يطالنا جميعاً، والعائدات المسلوبة من الدولة كان يمكن أن يتم إنفاقها على مرافق عامة حيويّة كالمدارس والمستشفيات والبنى التحتيّة".

وأشار إلى أن خسائر الاتحاد الأوروبي عام 2016 بسبب التبغ المقلّد و المهرّب بلغت 10.2 مليار يورو، فيما بلغ استهلاك المنتجات التبغية غير الشرعية 9 في المئة، أي نحو سيجارة على عشرة. وبلغ حجم سوق التبغ غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي 48.3 مليار سيجارة.

وإذ شرح وظائف "يوروبول" Europol وتحدّث عن تفعيل التعاون الدولي، شدد على أهمية الجانب الإستخباري في مواجهة عصابات الجريمة المنظّمة عبر الإفادة من معلومات مصادر متعددة، منها جهات إنفاذ القانون والمنظّمات الدوليّة والمصادر الاستخبارية المفتوحة والقطاع الخاص (كتجار التبغ). كذلك رأى ضرورة تشكيل وحدات مشتركة أو فرق تدخّل من مختلف أجهزة إنفاذ القانون المختلفة كالشرطة والجمارك والأمن العام وأجهزة الضرائب والقضاء وغيرها. أبرز ضرورة إجراء تحقيقات ماليّة موازية تهدف إلى رصد تدفّقات الأموال الناجمة عن الجرائم والعائدات.

أما الخبير في القوانين الدولية هوتر لورانس فقال إنّ المنتجات التبغيّة هي من بين أكثر المواد التي يتم الاتجار بها بطرق غير مشروعة، وتأتي مباشرة بعد المخدّرات. وأشار إلى أن الخسائر الناجمة عن فقدان عائدات الرسوم بفعل الاتجار غير المشروع تقدّر كل عام بما بين 40 و50 مليار دولار.

ورأى لورانس أنّ أفضل الحلول لمعالجة الاتجار غير المشروع تتمثل في التعاون والتنسيق بين السلطات الرسميّة في مجال السياسات الماليّة والأنظمة وإنفاذ القانون، وبين الجهات الصحّية، من خلال الحملات التثقيفيّة مثلاً، والجهات الصناعية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. وشدّد على أهمية التنسيق والتعاون بين السلطات الحكوميّة وشركات التبغ الشرعية، وإعادة استثمار واحد إلى اثنين في المئة من مداخيل الزيادات الضريبيّة على المنتجات التبغيّة لتعزيز إنفاذ القانون.

ورأى لورانس أنّ "فرض الضرائب بمستويات عالية ومتصاعدة على المنتجات التبغيّة يشكّل المحفّز الرئيسيي لنمو التجارة غير المشروعة، إضافة إلى ضعف إنفاذ القوانين".

إنفاذ القوانين

ثم عقدت حلقة حوار عن تعزيز انفاذ القوانين والملاحقة القضائية وتطوير آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية، أدارها عضو لجنة إدارة "الريجي" المهندس مازن عبود، وشارك فيها النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم ، والمدير العام اقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر، ورئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر.

وشدّد اللواء عثمان على أن "الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمت حمايته من مختلف الجوانب، ولا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالاستثمار في الأمن".

وقال: "ثمة منتجاتٌ فكريةٌ ومعنويةٌ، وأخرى تجاريةٌ وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الاتّجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة".

وأشار إلى أن قوى الأمن الداخلي "أنشأت مراكز تعنى بهذا الشأن، وهي تجتمع تحت رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصّة من مكاتب تعنى بمكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكيّة الفكريّة ومكافحة الجرائم المالية، وجرائم تبييض الأموال". وأوضح أن "أنّ الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة تستدعي من المستحصلين عليها غسلها وتبييضها في السوق المالية اللبنانية، بحيث يلجأون في غالب الأمر إلى استخدام عصاباتٍ وجهاتٍ خارجةٍ عن القانون للقيام بهذا العمل، وهذا ما يؤدّي حتماً إلى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها وربّما أدّى إلى تمويل الإرهاب".

ولاحظ أنّ "أعمال التهريب والتقليد لا تتوقّف مفاعيلها عند جريمةٍ واحدةٍ، وإنّما تتجاوز إلى جرائم مختلفةٍ، وربّما وقع التقصير في أداء قوى الأمن الداخلي في مكانٍ ما، بالنسبة إلى مسألة مكافحة التهريب عبر المعابر الحدودية؛ لكونها غير موجودة بشكلٍ فاعلٍ على هذه المعابر، إنّما ضمن الخطّة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي التي تلحظ تطوير المؤسّسة، وتفعيل آدائها في كل المجالات، من المؤكّد أنّنا سنولي الأهميّة اللازمة لتفعيل دور قطعات قوى الأمن في ما خصّ هذه الجريمة".

وأكّد أنّ "القطعات المختصّة في قوى الأمن الداخلي، تقوم بعملها من جهة مكافحة أعمال التهريب التي تتحقّق منها في الداخل، ومكافحة التقليد وغير ذلك من تعدّياتٍ على الأمن الاقتصاديّ وعلى ماليّة الدولة وخزينتها.

وقد تمّ ضبط موادّ وأدويةٍ وسلعٍ وسياراتٍ وتبغٍ وتنباكٍ ومنتجاتٍ تجاريّةٍ متنوّعةٍ، ومنها ما اضطرّ القطعات المعنيّة لإجراء مداهماتٍ على مخازن وأماكن خطرةٍ، وتوقيف متورّطين".

وأشار إلى أنّ "المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تقوم باستمرارٍ بإجراء التدريبات التخصّصية اللازمة للضبّاط والعناصر المعنيّين من خلال برامج تدريبيةٍ مدروسةٍ بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنيّة لديهم وتفعيلها في العمل". وأضاف: "هذا من ناحية المكافحة، أمّا من ناحية الوقاية؛ فذلك يتطلّب من مختلف أجهزة الوزارات اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حصول تعدّياتٍ على الأمن الاقتصادي.وفي هذا السياق، قامت قوى الأمن الداخلي بتوقيع عدّة مذكّرات تفاهمٍ مع القطاع الخاصّ للتعاون والتدريب، آخرها كان مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية في لبنان (BPG)". وأوضح أنّ "جزءًا كبيرًا من عمل مكتب مكافحة الجرائم المالية

وخصوصاً في مجال تهريب البضائع التي يوجد لها وكيلٌ حصريٌّ في لبنان، والبضائع المقلّدة، يتم بالتنسيق بين المكتب المذكور والجمارك، ولا سيّما في ظلّ وجود تعميمٍ من النيابة العامّة التمييزية بوجوب التعاون بين الجمارك وقوى الأمن الداخلي، من خلال مكتب مكافحة الجرائم المالية، وإحالة ملفّات ضبط الموادّ المقلّدة والمهرّبة على هذا المكتب المختصّ لاستكمال التحقيق بإشراف النيابة العامّة المالية".

وتابع: "لا بدّ لنا جميعًا، من بذل الجهود السريعة، والتنسيق بين القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل حماية التجّار القانونيّين، وحماية عائدات خزينة الدولة، إضافةً إلى تبادل المعلومات بين العاملين في القطاع التجاريّ والاقتصاديّ، وجهات إنفاذ القانون، وتقديم الدعم لهم وتبادل الخبرات للتصدّي للتحدّيات التي تواجه المؤسّسات الأمنية، والقطاعين الماليّ والتجاريّ".

أما القاضي ابراهيم، فشرح اختصاصات النيابة العامة المالية، ووصف التهريب بأنه "وجه من أوجه الفساد وهو يحرم الخزينة العامة من الأموال التي تذهب إلى جيوب المهرّبين والمنتفعين". وقال: "نحن ندّعي يومياً ونحيل على المراجع القضائيّة المختصّة (كقاضي التحقيق) ملفات، وفي هذا الموضوع يتم التنسيق مع الأجهزة الأمنية الموجودة على الأرض سواء مع الجمارك أو الشرطة القضائية أو المخافر أو الأمن العام وجهاز مكافحة التهريب في الريجي. قد تكون الأحكام لا تصل إلى السجن ولكن يجب أن نحترم كل حكم يصدر عن السلطة القضائيّة إذ لكل ملف خصوصيّته".

ولاحظ أن "صوت الطائفة والمذهب يعلو على صوت الدولة والوطن في كثير من الحالات، وأي مهرّب يختبئ ويتلطّى خلف طائفته أو مذهبه فيجتمع المذهب أو الطائفة حول هذا المهرّب أو الفاسد تحت مقولة لماذا نحن وليس غيرنا، وكل فاسد محمي من طائفته أو مذهبه".

ورأى أنّ "المسألة متعلقة بالتربية، فالبيت هو الخطوة الأولى للتربية وما نعلّمه لأطفالنا سيسيرون عليه، وللأم والمدرسة والجامعة والمجتمع الدور الأساسي في تكوين البيئة الحاضنة لمكافحة الفساد".

وشدد على ضرورة "التعاضد والتكاتف من أجل حماية هذا الوطن. فإذا عمل القضاء بمفرده وقوى الأمن الداخلي وحدها والأمن العام والجمارك والريجي كلّ وحده، فلن نصل إلى نتيجة، فإما أن نعمل بيد واحدة وروح واحدة وكشخص واحد أو لا يفكرنّ أحد بتحقيق نتيجة". واعتبر أن "دور المجتمع المدني أي الجمعيّات ووسائل الإعلام، محوري وأساسي في مكافحة التهريب والفساد"، لكنه شدد على أن "ما يتم وضعه بيد القضاء أو رجال قوى الأمن يجب أن يكون مستنداً إلى أساس ولا يعتمد فقط على القول والكلام لأنّ ذلك يرتد على القضيّة بحدّ ذاتها وعلى المواطن". وأضاف: "إذا عملنا جميعاً بشكل جدّي يمكننا أن نصل. وأدعو وسائل الإعلام إلى أن تقدّم لنا رأس الخيط على الأقل ونحن نقوم بتحقيقاتنا في النيابة ونكمل. وأتمنى على وسائل الإعلام التي تعمل بجديّة ولديها الأهليّة والإمكانيّة وعندها إرادة في الإصلاح وفي مكافحة الفساد والتهريب أن تقدّم لنا الدليل".

وأشار إلى أن "ثمة معوقات تحول دون عمل النيابة العامة مثل الإذن أو الترخيص بملاحقة أيّ موظّف (...) وثمة حصانات كثيرة وأناس محميّون. ونحن أمام تحدٍ كبير فإما أن نكون يداً واحدة في قيام هذا الوطن أو فليعمل كل على ليلاه ولا يحلمن أحد بقيام وطن".

بدوره لاحظ المدير العام للجمارك بدري ضاهر أن "تجارة التبغ غير المشروعة تهدّد الصحّة العامة للمواطنين وتؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة".

وعدّد ضاهر أبرز أسباب التجارة غير المشروعة، ومنها "طول الإجراءات الجمركية وتعقيدها من جهة، وارتفاع معدلات الرسوم والضرائب من جهة ثانية، والفساد والرشوة من جهة ثالثة".

ولفت إلى أنّ "هذه المظاهر تواجه الاقتصاديين الراغبين في القيام بعمليات الاستيراد أو التصدير عبر القنوات النظامية وتمثل بالنسبة اليهم مصاريف إضافية، تؤدي إلى توقف البعض عن العمل بالتجارة المشروعة وتحوّل بعضهم الآخر إلـى التلاعب والغش من طريق تقديم تصريحات خاطئة في الكمية أو البند التعريفي أو القيمة أو المنشأ أو التوجّه نهائياً إلى التهريب".

وشدّد على ضرورة "تعديل القوانين الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي و جعلها اكثر صرامة"، و"تفعيل التواصل الالكتروني مع كل الادارات، إذ من الضروري خلق بنك للمعلومات يربط عمليات المكلفين بجميع الادارات والمؤسسات العامة مثل

الجمارك والسجل التجاري والشؤون العقارية والبلدية والقطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة والنقابات من اجل تفعيل مكافحة التهرب الضريبي". وأشار إلى أنّ "العمل جار حالياً على تكريس شراكة فعلية مع القطاع الخاص ممثلاً بالهيئات الاقتصادية".

وأعلن أن الجمارك "حققت 10650مخالفة جمركية مختلفة خلال العام المنصرم أدّت إلى تحصيل غرامات جزائيّة بقيمة 13.715.993.000 ل.ل."

ونبّه إلى أن مكافحة التهريب تتطلب "الاهتمام بمطلب تحسين ظروف العمل في القطاع الجمركي، مما يستلزم منح امتيازات للمتعاملين النظاميين مقارنة بأولئك الذين يمتهنون العمل غير المشروع". ودعا إلى "تشجيع النشاط التجاري المشروع عبر تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع والمسافرين وتعزيز النزاهة، وفي الوقت نفسه، مكافحة الاتجار غير المشروع والتصدّي للتهديدات التي تعرّض صحة الناس وسلامتهم وأمنهم للخطر، من أجل خلق بيئة تنافسية عادلة لقطاع الأعمال". وأشار إلى أن الجمارك "سلطت الضوء خلال الأشهر المنصرمة على هذه الأمور، ونجحت إلى حد ما في الوصول إلى الهدف المنشود من ضمن خطة استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد".

وأوضح أن محاور هذه الخطة الاستراتيجية تشمل "تبسيط الاجراءات الجمركية و تقليص زمن الافراج عن البضائع. وفي هذا الإطار، تم اختصار أكثر من 360 مرحلة وأكثر من 57 يوم عمل كما تم إلغاء أكثر من 20 وظيفة وإعادة ترشيد عمل الموظفين وتكليفهم بمهام أخرى، وأهم الخطوات التي ستطلقها الجمارك قريباً،هي التخليص المسبق للبضائع، الذي سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني لجهة تخفيض مهلة التخليص تدريجياً وصولاً إلى الحد الأدنى المطلوب".

وقال إن الخطة تلحظ أيضا "تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص حيث تمّ إنشاء لجان عمل وارساء تعاون مع غرفة الصناعة والتجارة في اطار التنسيق معها للحد من ظاهرة التجارة غير المشروعة وتلقي الشكاوى وتعزيز الشفافية من خلال تطوير الموقع الإلكتروني وإطلاق الخط الساخن 1703 لتلقي الشكاوى والمراجعات والاستفسارات والابلاغ عن عمليات الغش".

وأفاد بأن "مكافحة الفساد هي أيضاً أحد محاور الخطة، حيث يتم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وتصحيح الأجور للموظفين"، وكذلك "تعزيزالامن والسلامة العامة وتزويد المراكز الحدودية بأجهزة السكانر والمختبرات الميدانية، وتعزيز دور التحريات الجمركية"، و"تطوير الموارد البشرية، ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال".

وختم ضاهر مؤكداً أن "الجمارك حققت خطوات عدّة بهدف تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير إجراءات العمل الجمركي وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية وسينعكس إيجابا على زيادتها إضافة إلى التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات وهذه الآليات ستدعم حتماً الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

أما رئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر فقال إنّ "العوامل التي تساهم في زيادة الاتجار غير المشروع هي السياسة الضريبية غير المتوازنة والعبء المرتفع الناتج عن زيادات ضريبيّة متتالية، والتفاوت في أسعار منتجات التبغ مع الدول المجاورة، وضعف إنفاذ القوانين، وكذلك غياب الرقابة المحكمة في مناطق التجارة الحرة وخصوصاً على سلع الترانزيت، والطلب المتزايد على البضائع غير المشروعة بسبب سعرها المنخفض".

وتناول إنجازات مصلحة المكافحة، وقال إنّ "من المشاكل التي تعيق عمل جهاز المكافحة، الوضع الأمني والسياسي العام، والتأخر في إصدار الأحكام القضائية بحق المخالفين من مهرّبين ومتاجرين بالتهريب، وكذلك غياب النصوص القانونيّة الملزمة للأجهزة الأمنيّة بمؤازرة جهاز المكافحة كلّما اقتضت الضرورة".

واقترح ظاهر بعض الحلول لمكافحة التجارة غير المشروعة، ومنها "سرعة إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بأعمال التهريب لجعلها رادعة وأكثر صرامة وفاعليّة، وتأليف لجنة لمكافحة التهريب تضم ممثلين عن النيابة العامة والجيش وقوى الأمن الداخلي ووزارة الإقتصاد ومصلحة الجمارك، فضلاً عن جهاز المكافحة في إدارة حصر التبغ والتنباك، للتنسيق في ما بينها".

وأشار أيضاً في إطار الحلول المقترحة إلى "وجوب وضع نصوص ملزمة للقوى الأمنيّة بمؤازرة جهاز مكافحة التهريب كلّما وجد ذلك ضرورياً، والإعلان دورياً في وسائل الإعلام عن الآثار السلبيّة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ، وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيّين لصناعة المنتجات التبغية".

وشدّد على "ضرورة تزويد جهاز مكافحة التهريب عناصر شابة لتفعيل عمله"، مشيراً إلى أن لدى مجلس الوزراء كتاباً موافقاً عليه من قبل مجلس الخدمة المدنيّة لتوظيف عناصر في الجهاز.

وعرض ظاهر لبعض الإحصاءات فذكر أنّ عدد المحاضر التي نظمتها مصلحة المكافحة إرتفع من 82 عام 2010 إلى 490 في العام 2015، لينخفض مجدداً إلى 157 في العام 2017". أما حجم التجارة غير المشروعة فارتفع من 5 في المئة في الفصل الثاني من العام 2010 إلى نحو 30% في الفصل الثالث من العام 2017.
https://www.eliktisad.com/news/show/340832/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9:-%D8%A7%D9%84%D9%88

خليل: التجارة غير المشروعة تسمم الحياة الصافية

اشار وزير المالية علي حسن خليل الى ان الاقتصاد انتظم مع الوقت ليكون العامل الذي يحدد مسارات الناس على هذه الأرض.

وجاء ذلك خلال المؤتمر الوطني الأوّل لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" في قاعة "Seaside Pavilion" في مجمّع " Seaside Front" في بيروت، برعاية خليل وبحضور نحو 600 مشارك بينهم خبراء دوليون ووفود عربية ومديرون عامون ومسؤولون في وزارات وأجهزة الأمنية لبنانية وممثلون عن السلطتين التشريعية والقضائية.

وقال خليل: "نأتي اليوم لنشهد على عطاءات ادارة حصر التبغ والتنباك فهذه المؤسسة تصون حقوق المزارعين في دولتهم ونحن قادمون من ارض المزارعين الذين جبلوا التراب بعرقهم ودمهم."

واوضح خليل ان الانانية دفعت البعض الى تاسيس منظمات للتجارة غير الشرعية التي تسمم الحياة الصافية، لافتا الى ان التطورات الدولية للعولمة زادت من ضبابية هذه التجارة التي ألحقت

خسائر كبيرة في اقتصادات العالم والتي باتت تطال مع الوقت قطاعات لم تطن تطالها في السابق.
وتابع " من المؤلم ان يطال التزوير الصحة فيصبح الدواء قاتلا اضف الى ذلك المخدات والاعضاء والاسلحة والذخائر والهجرة غير الشرعية والبشر والحيوانات التي بات جزء منها مهدد بالانقراض." مضيفا ان هذه التجارة لم تعد محصورة جغرافيا بل باتت تطال كل المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء وقد تحصل احيانا في وضح النهار.
بدوره لفت رئيس مجلس ادارة ومدير عام ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية ناصيف سقلاوي الى ان الوطن بكل كياناته الاقتصادية يتأثر بالتهريب وخطورته بالغة وتعني كل واحد منا. وهذه المشكلة تهدد اقتصادنا ومسؤولية حمايته تقع علينا فاللبناني يستحق كل قرش يسلبه منه المهربون.
واشار الى ان افة التهريب تنخر كل القطاعات وليس فقط التبغ والقطاع الصناعي هو الاكثر تضررا، وتابع "جميعنا معنيون بمكافحته كل من مكانه الخاص".
كما لفت سقلاوي الى ان تهريب المنتجات التبغية ازداد في لبنان ، والعالم العربي يتربع على عرش التهريب اذ سجل خسائر بلغت 739 مليار دولار بين 2003 و2012. اما الاقتصاد الوطني فيخسر بسبب التهريب 300 مليارى ليرة من المواد التبغية فقط في حين ان الخسائر او الارقام الفعلية هي اكبر بكثير.
واوضح ان التهريب يحرمنا من تحقيق المزيد من الايرادات والارباح وبالتالي من واجبنا ان نبدأ هنا والان لان اقتصادنا نحن نحميه. وتمنى ان يكون هذا المؤتمر بمثابة حجر الاساس لاطلاق مبادرة جامعة تهدف للتصدي لعمليات التهريب بكل انواعه.
ويستمر المؤتمر حتى الرابعة من بعد الظهر وسيتضمن جلسات حوارية عدة حول الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الدولية لمكافحة التهريب، وكيفية تعزيز انفاذ القوانين والملاحقة القضائية وتطوير اليات التنسيق بين الاجهزة الامنية، وتأثير التهريب على ايرادات الدولة ومداخيلها. ويشارك في هذه الحوارات اشخاص عدة منهم النائب العام المالي في لبنان القاضي علي ابراهيم، ومدير عام الجمارك بدري ضاهر، ومدير عام وزارة المالية الان بيفاني، ووزير الداخلية الأسبق زياد بارود.
https://eliktisad.com/news/show/340778/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84:-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

خليل: نحن في واقع مالي مأزوم

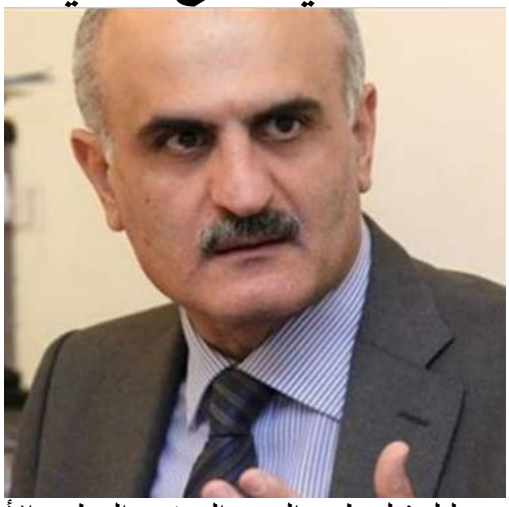

افتتح وزير المال علي حسن خليل قبل ظهر اليوم، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت.

وقال خليل اننا "في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

وأشار الى اننا اليوم "نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج".

https://www.lebanondebate.com/news/375382

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

خليل في افتتاح المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة: عدم مواكبة "سيدر" بالإصلاحات سيزيدنا أعباءً وديوناً

سقلاوي: معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017

خليل: الواقع المالي المأزوم يفرض ضبط التهريب والفساد لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة

أكّد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه صباح اليوم الأربعاء المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "ألواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 سيعيد

"الانتظام للمالية العامة" و"يشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذا وصفها بأنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سيدر" في باريس محطة للإنتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمع المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

خليل
وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ".
وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

وأضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".
وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟".

ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".
وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".

ولاحظ أنّ "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها".

وأضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".

وأضاف: "ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأضاف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".

وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي

وأعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: "اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017",

وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم

القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".
4وقال: "استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ٢٠١٦ خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع". وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".
وتابع: "إقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن".
وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".
وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".
http://www.ad-dawra.com/2018/03/28/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-/%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9

خليل: 'سيدر' بلا إصلاحات سيزيدنا ديوناً

أكد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "الواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 "سيعيد الانتظام إلى المالية العامة ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذ وصفها أنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سيدر" في باريس محطة للانتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءَ والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

خليل: وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ". وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

أضاف: ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة. وتابع: ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟

ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".

وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".

ولاحظ أن "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها.

وأَضاف: في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات.

وأضاف: ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة.

وأضاف: ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح.

وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي: واعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ

"التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزوّرون.

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017". وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وقال: استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ٢٠١٦ خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع.

وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".

وتابع: اقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن.

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".

http://lebanon360.org/article-desc_173720_%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84:

خليل: "سادر" بلا إصلاحات سيزيدنا ديوناً

أكد وزير المال علي حسن خليل أن "الواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 "سيعيد الانتظام إلى المالية العامة ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذ وصفها أنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً خلال افتتاحه "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات".

وتمنى أن يكون مؤتمر "سادر" في باريس محطة للانتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

خليل: وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ". وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

أضاف: ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة. وتابع: ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟

ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".

وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".

ولاحظ أن "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى

الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها.

وأَضاف: في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات.

وأضاف: ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة.

وأضاف: ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح. وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي: واعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهِر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي

يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزوّرون.

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".

وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة. وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017". وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وقال: استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ٢٠١٦ خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع.

وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".

وتابع: اقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن.

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".
https://www.imlebanon.org/2018/03/28/hassan-khalil-3/

خليل افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديونا سقلاوي: 300 مليار ليرة خسائر بسبب التهريب

وطنية - افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر اليوم، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

خليل
وقال وزير المالية: "نبتة التبغ لا تتوقف عن التدفق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة، ثم تعود إلى المواطن مجددا في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلقون بالتبغ".

أضاف: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعا عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

وتابع: "إن عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة، فهي تصون علاقة المزارعين بدولتهم وتوضب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

وعن التجارة غير المشروعة، قال: "إنه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

أضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".

وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معا، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟".

وأردف: "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالا نشاطا مضطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد، فقد طال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهددا بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأكد أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظرا إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية"، لافتا الى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر".

وأشار إلى أن "التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجراميا ويورط معه كل شركائه في الإنتاج"، مشددا على أن "التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا على مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاسا للطمع".

وأوضح أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولا إلى

الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دوليا وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولا إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

وشدد على أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

أضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".

وتابع: "ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأردف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازنا بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".

وختم مؤكدا "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي
من جهته، رأى رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أن "اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يظهر بأن الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد". وقال: "ان التهريب يشكل اليوم تهديدا حقيقيا لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود

المفتوحة، لا سيما في واقعنا الجغرافي. إنه مسألة تهدد الاقتصاد اللبناني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية. اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عاليا، لأن الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".

أضاف: "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضررا. ان جهد أي جهة يبقى منقوصا ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محورا منفردا بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الربحية وآمن نسبيا للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكل أي رادع فعلي او جدي"، لافتا إلى أن "الدراسات بينت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهربي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أن هؤلاء يؤدون دورا مهما في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأوضح أن "تقارير إحصائية أظهرت أن معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأن العالم العربي يتربع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنويا".

وعرض بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات "الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة، كاشفا في هذا الإطار أن "قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017".

وإذ ذكر بأن "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أن "ما يخسره الاقتصاد الوطني سنويا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهنا 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعا على القطاعات كافة، والخسائر إلى تزايد، بالإضافة الى أن التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالمية، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعا لزيادة أعمال التهريب".

وأشار الى أن "الريجي استطاعت في العام 2016، وبمساندة وزير المال ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمنا تبني خليل "كل اقتراحات الريجي في هذا الشأن، ومنها القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة، وتعزيز مكانة الصناعة الوطنية من خلال تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة، إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". ولفت إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وأوضح أنه "استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام 2016 خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلم أولوياتها"، آملا أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعملية تناسب الجميع".

ولفت إلى أن "آفة التهريب خطرة وتعادل عائداتها جزءا كبيرا من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدد على أن "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعيا إلى "الإفادة من التجارب الدولية والخروج بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كل القطاعات".

وقال: "إقتصادنا نحن من نحميه، واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معا توصيات تؤسس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عملية تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن".

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية".

كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة، والتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب، والسعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، وأن تكون توصياته خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كل من موقعه"، داعيا إلى "اعتبار يوم 28 آذار من كل سنة يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة".
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/336089/300

خليل في افتتاح المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة: عدم مواكبة "سادر" بالإصلاحات سيزيدنا أعباءً وديوناً سقلاوي: مبيعات "الريجي" انخفضت إلى 564 مليون دولار

المركزية- أكد وزير المال علي حسن خليل خلال افتتاحه "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" الذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "الواقع المالي المأزوم" يفرض "ضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي لكي يستقيم وضع الاقتصاد والمالية العامة"، واعتبر أن إقرار الموازنة العامة لسنة 2018 "سيعيد الانتظام إلى المالية العامة ويشكّل رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي". وإذ وصفها أنها "موازنة متوازنة"، اعتبر أن الإجراءات الإصلاحيّة التي تتضمنها "ضروريّة ولكنّها غير كافية"، آملاً في أن "تتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات". وتمنى أن يكون مؤتمر "سادر" في باريس محطة للانتقال "نحو واقع أفضل"، محذراً من أن عدم مواكبتها بالإصلاحات سيؤدي إلى زيادة "الأعباءً والديون من دون الخروج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة".

وجمّعّ المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي يُعقَد تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، نحو 600 مشارك، بينهم خبراء دوليون ووفود عربية، إضافة إلى مديرين عامين

ومسؤولين في وزارات وفي أجهزة أمنيّة لبنانية وممثلين عن السلطتين التشريعية والقضائية، وعن النقابات والاتحادات والجمعيّات وشركات القطاع الخاص.

خليل: وتغنّى خليل في كلمته بنبتة التبغ "التي لا تتوقف عن التدفّق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة ثم تعود إلى المواطن مجدداً في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلّقون بالتبغ". وقال: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعاً عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

واشاد بـ"عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، الذي يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة"، ملاحظاً أنها "تصون علاقة المزارعين بدولتهم فتوضّب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

ووصف موضوع التجارة غير المشروعة بأنه "فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتِج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة"، مشدداً على الحاجة إلى "تنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

أضاف: ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور والوقت وتوسُّع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة. وتابع: ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزوّر قطاع الصحّة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشريّة في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟

ولاحظ أن "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجال نشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظّم للإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشريّة والممتلكات البشريّة الثقافيّة التي تتضمّن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهويّة وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد فطال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكّن روّاده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتّاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعيّة حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأشار إلى أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائيّة". ورأى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرّضين لهذا الخطر".

وقال إن التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورّط معه كل شركائه في الإنتاج".

ولاحظ أن "التجارة غير المشروعة تشكّل بكلّ واقعيّة نشاطاً تخريبياً وتؤدّي إلى تراجع العائدات الضريبيّة للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليّتها والتأثير سلباً على مردود التقديمات الاجتماعيّة المعتمدة منها، ولا يشكّل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع". وشدّدَ على أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العمليّة الاقتصاديّة، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزّع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إنْ على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونيّة وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتيّة الجمركيّة التي توليها وزارة المال أهميّة قصوى واستثنائيّة من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهرّبة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

ورأى أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى الماليّة العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبيّة والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطوّرة لكل أشكال التهريب والتهرّب الضريبي".

وقال: نحن في واقع مالي مأزوم يفترِض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضروريّة لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسّساتها.

وأضاف: في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكّل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحيّة الضروريّة ولكنّها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطوّر وتتحوّل في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات.

وأضاف: ننتقل بعد أيّام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابيّة ومسؤوليّة وواقعيّة لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباءً وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونيّة العامة". وتابع: "هذه المديونية أصبحت تشكّل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجّهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة.

وأضاف: ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافيّة بما يخفّف العجز وبما يكبّر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطوّر الناتج المحلّي من جهة بما يخفّف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح.

وختم خليل مؤكداً "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي: واعتبر رئيس "الريجي" مديرها العام ناصيف سقلاوي أنّ اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يُظهر أن "الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد"، ملاحظاً أنّ "التهريب "يشكّل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيّما في واقعنا الجغرافي"، واصفاً إياه بأنه "مسألة تهدد الاقتصاد اللبنانيّ الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية". وأضاف: اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزوّرون.

ولاحظَ أن "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً". وشدّدَ على أن جهد أي جهة "يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".
وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الرُبحيَّة وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكّل أيّ رادع فعلي او جدي". ولفَتَ إلى أن "الدراسات بيّنت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهرّبي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".
وأفاد سقلاوي بأنّ تقارير إحصائية أظهرت أن "معدّل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربّع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوّعة، إذ بلغت خسارتُه وِفق آخرِ دراسةٍ أُجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً".
وعرض بعض الأرقام المتعلّقة بتراجع مبيعات الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة.
وكشف في هذا الإطار أن قيمة مبيعات "الريجي" في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت "من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017". وإذ ذكّر بأنّ "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذّر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أنّ " ما يخسرُهُ الاقتصادُ الوطني سنويًا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافةً، والخسائرَ إلى تزايد، بالإضافة الى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالميّة، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب ".

وأبرَزَ أن "الريجي استطاعت في العام 2016 ، وبمساندة وزير المال علي حسن خليل ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمّناً تبني خليل كل اقتراحات "الريجي" في هذا الشأن، ومنها "القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة"، و"تعزيز مكانة الصناعة الوطنية" من خلال "تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". كذلك أشار إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".
وقال: استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ٢٠١٦ خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلّت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلّم أولوياتها"، آملاً في أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعمليّة تناسب الجميع.
وأشار إلى أن "آفة التهريب خطرة وتُعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدّد على أنّ "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعياً إلى الإفادة من التجارب الدولية والخروج "بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كلّ القطاعات".
وتابع: اقتصادنا نحن من نحميه (...) واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسّس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عمليّة تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن.
وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسيّة للأعوام المقبلة"، من أبرزها "مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية" التي ستنتج عن المؤتمر، و"تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائيّة". كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة"، و"التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب"، و"السعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".
وأمل في أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، وأن تكون توصياته "خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كلٌّ من موقعه"، داعياً إلى اعتبار يوم الثامن والعشرين من آذار من كل سنة "يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة".
https://www.almarkazia.com/ar/news/show/20425/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1